## حبر على جمر

## حين تعجز المؤشرات عن رواية الاقتصاد الفلسطيني
## فلسطين خارج معادلة التضخم التقليدية

**لمى عواد**

هناك أرقام تساعد على فهم الواقع، وأخرى قد تبدو دقيقة إحصائيا، لكنها تصبح مضللة إذا قرئت خارج سياقها. وفي الاقتصاد، قد يكون المتوسط الحسابي من أكثر المؤشرات قدرة على تضليل القارئ إذا جرد من سياقه. وهذا تماما ما يكشفه الإنفوغرافيك الذي نشره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والمستند إلى بيانات منصة Trading Economics الخاصة بشهر نيسان/أبريل 2026 حول معدلات التضخم في المنطقة. فبينما يبدو الرقم الفلسطيني قريبا من مستويات التضخم في عدد من الاقتصادات العربية، تكمن الحقيقة في الملاحظة الصغيرة أسفل الرسم، التي قد يمر عليها القارئ سريعا:

«المعدل في فلسطين يعكس تراجع الأسعار في قطاع غزة بنسبة ٪42.84 مقابل ارتفاعها في الضفة الغربية بنسبة ٪3.64» وفي هذه الجملة القصيرة تختبئ قصة اقتصادين لا اقتصاد واحد، وسوقين لا سوق واحدة، وواقعين متناقضين يجمعهما رقم واحد.

إن متوسط التضخم الوطني هو مؤشر تجميعي، يفترض ضمنيا أن مكونات الاقتصاد تتحرك في اتجاه واحد، أو على الأقل تخضع لظروف متقاربة. غير أن الحالة الفلسطينية تكسر هذا الافتراض؛ إذ يجمع المؤشر بين اقتصادين يتعرض كل منهما لصدمة مختلفة في طبيعتها وأسبابها ونتائجها، الأمر الذي يجعل المتوسط الحسابي أقل قدرة على تمثيل الواقع الاقتصادي الفعلي. إذ كيف يمكن لمؤشر وطني واحد أن يصف اقتصادا يعيش فيه جزء من السكان تحت حرب مدمرة أدت إلى انهيار الأسواق، بينما يواجه الجزء الآخر ارتفاعا متواصلا في تكاليف المعيشة نتيجة القيود والإغلاقات وتعطل النشاط الاقتصادي؟ هنا يصبح السؤال الحقيقي ليسكم بلغ التضخم؟ وإنما ماذا أصبح يعني التضخم في الحالة الفلسطينية؟

تكشف البيانات أن فلسطين تمثل حالة استثنائية بين دول المنطقة، ليس بسبب مستوى التضخم بحد ذاته، وإنما بسبب طبيعة العوامل التي تشكل هذا المؤشر. ففي معظم الاقتصادات العربية يعكس التضخم تغيرات في السياسة النقدية، أو أسعار الطاقة، أو أسعار الغذاء العالمية، أو مستويات الطلب المحلي، وهي عوامل يمكن للحكومات والبنوك المركزية التأثير في جزء منها عبر أدوات السياسة الاقتصادية. أما في فلسطين، فقد أصبح التضخم انعكاسا مباشرا للواقع الجيوسياسي، بحيث لم تعد المتغيرات الاقتصادية وحدها هي التي تحدد حركة الأسعار، بل أصبحت الحرب، والاحتلال، والإغلاقات، وتعطل سلاسل الإمداد، وتقييد حركة العمال والبضائع، عوامل أكثر تأثيرا من الأدوات الاقتصادية التقليدية.

وتزداد خصوصية الحالة الفلسطينية لأن الاقتصاد يعمل أصلا في بيئة تعاني محدودية السيادة على المعابر والحدود والموارد، الأمر الذي يقلص هامش التدخل لمعالجة الاختلالات السعرية مقارنة بما هو متاح في الدول الأخرى. فحين تكون حركة السلع خاضعة لقيود خارجية، يصبح أي اضطراب أمني أو سياسي قادرا على التحول سريعا إلى أزمة في العرض، تنعكس مباشرة على مستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج.

ومن هنا، فإن انخفاض الأسعار في قطاع غزة لا ينبغي تفسيره بوصفه مؤشرا على تحسن اقتصادي أو زيادة في رفاه السكان، بل هو نتيجة لانهيار النشاط الاقتصادي، وتراجع القدرة الشرائية، وتدمير أجزاء واسعة من الأسواق، وانخفاض حجم التعاملات التجارية. فالاقتصادات التي تدخل في مراحل الانكماش الحاد كثيرا ما تشهد تراجعا في الأسعار نتيجة اختفاء الطلب، وليس نتيجة وفرة السلع أو تحسن الإنتاج. ولذلك فإن قراءة هذا الانخفاض بمعزل عن السياق الإنساني والاقتصادي قد تقود إلى استنتاجات مضللة.

كما أن مفهوم السعر نفسه يفقد جزءا من دلالته في ظروف الحروب الممتدة؛ فتوفر السلعة، وإمكانية الوصول إليها، واستقرار قنوات التوزيع، تصبح عوامل لا تقل أهمية عن السعر المعلن. وقد تنخفض أسعار بعض السلع في ظل انكماش الطلب، بينما تظل احتياجات أساسية أخرى نادرة أو يصعب الوصول إليها، وهو ما يجعل المؤشرات التقليدية أقل قدرة على عكس مستوى الرفاه الاقتصادي الحقيقي.

في المقابل، تعكس الزيادة في الأسعار في الضفة الغربية واقعا اقتصاديا مختلفا، يتمثل في ارتفاع تكاليف النقل، وتعطل حركة البضائع، وتشديد القيود على الحركة، وتراجع الإنتاج المحلي، وانخفاض وصول العمال إلى أماكن عملهم، وهي عوامل رفعت تكلفة السلع والخدمات حتى في ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبذلك أصبحت الضفة الغربية تعيش ما يعرف اقتصاديا «بتضخم جانب العرض»، حيث ترتفع الأسعار نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج والتوزيع، وليس نتيجة ارتفاع الطلب. وتقود هذه المفارقة إلى نتيجة أكثر عمقا، وهي أن المؤشر الوطني للتضخم لم يعد كافيا لتوصيف الاقتصاد الفلسطيني. فالرقم الموحد يخفي فجوة متزايدة بين اقتصادين يتعرض كل منهما لنوع مختلف من الصدمة؛ اقتصاد في غزة يعاني انهيارا واسعا في الإنتاج والأسواق، واقتصاد في الضفة الغربية يواجه ضغوطا تضخمية ناجمة عن قيود هيكلية وتكاليف تشغيل متزايدة. وبين هذين الواقعين، يصبح المتوسط الحسابي أقل قدرة على التعبير عن معاناة السكان أو تفسير التحولات الاقتصادية الجارية.

كما أن الاعتماد على المتوسط الوطني وحده قد يؤدي إلى سياسات عامة أقل دقة، لأن الأدوات المناسبة لمعالجة الانكماش الاقتصادي تختلف جوهريا عن الأدوات اللازمة للتعامل مع التضخم الناجم عن اختناقات العرض. فالمشكلة في غزة ترتبط بإعادة تنشيط النشاط الاقتصادي واستعادة قدرة الأسواق على العمل، بينما تتطلب الضفة الغربية إجراءات تستهدف تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين انسياب التجارة ودعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية. ومن ثم، فإن تشخيص الأزمة بدقة يصبح شرطا أساسيا لتصميم استجابات أكثر فعالية.

وهنا، فإن المرحلة الحالية تستدعي إعادة النظر في أدوات قراءة المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية. فبدلا من الاكتفاء بمتوسط التضخم، تصبح الحاجة ملحة إلى تحليل المؤشرات على المستوى الجغرافي، وربطها بمؤشرات الدخل، والبطالة، والفقر، والأمن الغذائي، واستمرارية الأسواق، حتى تعكس السياسات العامة الواقع الحقيقي الذي يعيشه المواطن، لا المتوسط الإحصائي الذي قد يبدو مستقرا بينما يخفي وراءه أزمتين اقتصاديتين مختلفتين تماما.

ولعل الدرس الأهم الذي تقدمه هذه الحالة هو أن المؤشرات الاقتصادية لا تقرأ بمعزل عن السياق الذي تنتج فيه. فالأرقام تظل أدوات ضرورية لفهم الواقع، لكنها قد تصبح مضللة إذا لم تفسر في ضوء الظروف السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تشكلها. وفي الحالة الفلسطينية، لا تكمن أهمية مؤشر التضخم في قيمته العددية فحسب، بل في قدرته على كشف التحولات العميقة التي أصابت بنية الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الأخيرة.

ولعل ما تفرضه المرحلة الحالية هو الانتقال من الاعتماد على المؤشرات الكلية وحدها إلى بناء لوحة مؤشرات اقتصادية مركبة، تجمع بين تطورات الأسعار، والدخل الحقيقي، والقدرة الشرائية للأسر، ومستويات البطالة، والأمن الغذائي، واستمرارية النشاط الاقتصادي، والتفاوت الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه المؤشرات مجتمعة ستكون أكثر قدرة على تفسير الواقع من أي رقم منفرد.

إن القضية ليست في قيمة التضخم بحد ذاتها، وإنما في حدود المؤشر الذي يقيسه. فحين يجتمع اقتصاد يتعرض لانكماش كارثي مع اقتصاد يواجه تضخما ناجما عن اختناقات العرض في رقم واحد، يصبح المتوسط الحسابي وصفا ناقصا للواقع. ومن هنا، فإن تطوير أدوات قراءة الاقتصاد الفلسطيني أصبح ضرورة لصياغة سياسات عامة أكثر دقة وعدالة وارتباطا بالواقع.

## سؤال عالماشي

**موفق مطر**

## شراكة قادة حماس بخلخلة الأمن القومي العربي

نقرأ (المواقف المائعة) لقيادة الفرع المسلح لجماعة الاخوان القطبيين في فلسطين المسمى «حماس « من عدوان واعتداءات ولي امرهم (نظام الملالي!!) المتكررة على الدول العربية الشقيقة: المملكة الاردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، دولة الكويت، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، وقصفهم منشآت مدنية استراتيجية كالمطارات والموانئ، ومحطات للطاقة، ارتقت خلالها نفوس مدنيين أبرياء، على أنها مزيج من سياسات، لمؤامرات خطيرة على الحق الفلسطيني (القضية الفلسطينية) ومساهمة (حمساوية – ايرانية – صهيونية دينية) فاعلة في اخراجها من مركز دائرة قضايا الشعوب والدول العربية، المستفيد منها: حكومة الصهيونية الدينية في دولة الاحتلال (اسرائيل) فقط.

فبيانات حماس الصادرة حول العدوان الايراني على الدول العربية تؤكد مدى رسوخ ولاء قادتها وتبعيتهم سياسيا، وارتباط قراراتهم العسكرية بأركان حرس نظام الملالي على قاعدة (المُستَخدَم) للتنفيذ فقط، الممنوع من حق التفكير أو الاعراب عن مواقف مخالفة لتوجهات مموليهم!

وهنا تكمن النكبة بوجهيها، الأول: استمرار دوران عجلة الابادة الدموية المدمرة بحق ملايين المواطنين في قطاع غزة، أما الأخطر في الوجه الآخر فإن قادة حماس يقدمون – عبر سياساتهم ومواقفهم - حركة تحرر الشعب الفلسطيني الوطنية، ليس كحركة مجردة من الارادة واستقلالية القرار الوطني وحسب، بل كمجموعة مرتزقة مسلحة، ملتزمة بتنفيذ قرارات دولة ذات نفوذ اقليمي بلا تردد «مهما كان الثمن ومهما بلغت التضحيات» حيث يحرصون على ترديدها في خطاباتهم الدعائية المضللة دائما !

حيث يمنحون حكومة الصهيونية الدينية الذريعة لتبرير الابادة بأن جيشها يقاتل ذراعا عسكريا منظما مسلحا يعمل تحت إمرة طهران يتخذ قطاع غزة جبهة متقدمة، حتى أن المخيمات الفلسطينية في جنين وطولكرم في الضفة الفلسطينية قد دمرت وهجر عشرات الآلاف من سكانها بعد ظهور مجموعة مسلحين مراهقين أعلنوا الولاء للخامنئي وما يسمى الحرس الثوري الايراني!

لقد منحوا حكومة الصهيونية الدينية الفرص لعرقلة النضال السياسي والقانوني للقيادة الفلسطينية في المحافل الدولية، واستماتوا لمنع تحقيق النتائج المرجوة من دبلوماسية قيادة دولة فلسطين السياسية النشطة وتحديدا في ميدان القانون الدولي لصالح الحق الفلسطيني، لكن رغم ذلك لم تستطع اطراف المؤامرة التأثير على مواقف دولة فلسطين وقيادتها السياسية، فكررت وجددت إدانتها للعدوان الايراني المتكرر على الدول العربية، انطلاقا من وعي سياسي متقدم يرى الاعتداءات الايرانية مسا خطيرا بالأمن القومي العربي وبسيادة واستقرار الدول العربية، صاحبة الحق في حماية شعوبها والتصدي لمؤامرة زعزعة أمنها واستقرارها.

فالأولوية لدى قيادة دولة فلسطين للأمن القومي العربي، لأن فلسطين جزء لا يتجزأ منه، لكن يجب ألا تغفل بصيرتنا عن حقائق تحول وتراجع في نظرة الجماهير العربية للحق الفلسطيني (القضية الفلسطينية) بسبب اصرار قادة حماس على تغليب وتقديم مصالحهم الشخصية والفئوية، على المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ومبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني، وانخراطهم في مؤامرة تستهدف ضرب الأمن القومي العربي لصالح جماعتهم أولا، ولصالح نظام الملالي في طهران العامل على تأجيج الصراعات المذهبية والطائفية وضرب الوحدة الوطنية في كل دولة عربية ! فتجربة فرع الجماعة الاخوانية (حماس) وملالي طهران في قطاع غزة نجحت حتى بلغت مرحلة الابادة ... فقدسوا (سلاحهم المؤجر) والموظف اساسا لتكريس انقلابهم الدموي على المشروع الوطني الفلسطيني، وتعميق ارتباطهم العضوي التنظيمي مع جماعة (الاخوان القطبيين) ولخدمة مشروع الجماعة القائم منذ اعلان انشائها على استخدام الحق الفلسطيني (القضية الفلسطينية) كأهم مصادر التمويل المالي للجماعة، ولتحشيد أنصار وأتباع لصالح تنظيمهم الفئوي، وانشغلوا في ضرب ركائز الدولة الوطنية، وشوهوا معنى المصير المشترك للأمة العربية ولم يقروا بها، ورفضوا منهج القومية العربية السياسي .. ولولا أن القرآن الكريم قد اتى «بلسان عربي مبين»، لكفروا بالعروبة علنا، لكنهم لم يفعلوا، وإنما عملوا في سراديب مجمعاتهم السرية على شطب هذا الجامع الثقافي والسياسي للأمة العربية واستبداله بتعاليم ومفاهيم (دينهم الاخواني المخترع) !

## السؤال: كيف نبني منظومة تعليمية ناجحة؟

**مؤيد قاسم الديك***

ثمة حديث متداول عن أفكار واتجاهات لإصلاح التعليم، وتطوير طرائقه، في بلادنا المسروقة، وربط ذلك بما يسمى رقمنة التعليم، في محاولة للاستغناء عن الكتاب الورقي.

إن الاعتقاد بأن منظومة التعليم تنصلح بهكذا أفكار اعتقاد يجانب الصواب الى حد ما، وحديث ناقص، ومنفصل عن الواقع. وهو أقرب إلى التمنيات، وإن تحققت ستكون وبالا على الجيل.

لست ضد تطوير مناهج التعليم، بل أكثرت الحديث عن وجوب ذلك، وكتبت كثيرًا في بناء هوية أولادنا الثقافية والتعليمية، ودعوت إلى إعادة النظر في مناهج التعليم، وإخضاع العملية التربوية برمتها للنقد والإصلاح، والذهاب نحو الأفضل في ذلك.

بعض القائمين على شؤون التعليم يضربون -عادة- أمثلة على نجاح بلاد كفنلندا ـ مثلاً- في نهضتها التعليمية، فلماذا لا نحذو حذوها؟!

نعم، نجحت فنلندا في ذلك، ولكن نجاحها كان برؤيتها التعليمية الأشمل، فهي نظرت إلى التعليم على أنه مشروع وطني، وهذا ما ترتب عليه الكثير في المعنى والمبنى، لأنه أصبح مشروعًا مقدسًا، فهل نحن جاهزون لرفع مثل هذا الشعار؟

رفعت فنلندا شعارها هذا، بعد أن وضعت خططًا إصلاحية طويلة الأمد، حتى وصلت لأكثر من أربعين سنة، لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم، فأقدمت على خطوات تأسيس هذا الإصلاح، فوحدت نظام التعليم، وجعلته مجاناً حتى في الطعام والمواصلات للطلاب، واستثمرت بالمعلم أكبر استثمار، لدرجة أن الحصول على الماجستير شرط لحمل رسالة التعليم، إلى جانب منحه مكانة اجتماعية عالية، وثقة كبيرة في طريقته في تعليم الطلاب. بمثل هذا الإطار التأسيسي كانت المرحلة الانتقالية التي مهدت لإصلاح التعليم. ثم انتقلت إلى مرحلة الجودة والابتكار، فعززت التفكير النقدي والابتعاد عن التلقين، وإيلاء تقييم المعلم أهمية أكثر من الامتحانات الموحدة -وهذا ما كان يقوم عليه فكر السكاكيني ونهضته التعليمية بالمناسبة. ومع ذلك لم تجرؤ فنلندا على استبعاد الكتاب الورقي، بل جعلته ضمن مشروع أوسع، جاء بعد تراكم الخبرات، وتوفير كل ما يجب أن يتوفر، وهو مشروع رقمنة التعليم، الذي سبقه ترسيخ مكانة المعلم وبناء أسس نهضة التعليم.

هذا يثبت أن سر نجاح فنلندا لم يأت من عملية رقمنة أو استبدال الجهاز اللوحي بالكتاب الورقي، بل جاء من خلال منهج مدروس وإصلاح مستمر لمنظومة متكاملة أساسها معلم عالي الكفاءة، تم اختيار الأفضل من الطلاب لحمل هذا اللقب.

من هنا كان مشروع التعليم مشروعًا وطنيًا نهضويًا في البلاد، أما التكنولوجيا فكانت وسيلة ورافدًا للمعلم والطالب.

إن التفكير أو محاولة القفز عن هذه المسوغات انتحار يدفع الوطن ثمنه مستقبلًا، فنجاح أي تجربة يبدأ بالاستثمار في المعلم والطالب ثم المنهاج، وتأتي بعد ذلك التكنولوجيا، وهذا ما فعلته فنلندا فكانت الأفضل.

ما تقدم يقودنا إلى ما دعوت إليه كثيرًا، بضرورة وجود معهد وطني تربوي، فهو الأساس الذي تنبثق عنه الرؤى الاستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم، وإعادة صياغة المشروع التربوي الوطني.

---

* صحافي وأكاديمي- رام الله

# موعد أخير على سفوح الجبال

**نابلس – الحياة الجديدة – بشار دراغمة-** «سنعود إلى سفوح الجبال».. ليست كل الجمل تعرف إلى أين تمضي حين تُكتب، فبعضها يسبق صاحبه إلى القدر، وبعضها يتحول بعد غيابه إلى ذكرى يتردد صداها في المكان، هكذا كانت الجملة الأخيرة على الحائط الإلكتروني الأزرق لنصر أبو جيش منسق لجنة التنسيق الفصائلي في نابلس، كتبها وهو يودع الوطن إلى رحلة علاج، يظن أن العودة ستكون إلى التلال التي أحبها، حيث الزيتون، والمسيرات، ورائحة التراب المجبول بالغاز المسيل للدموع الذي يزرعه شر الاحتلال.

لكن الجبال كانت تقرأ الجملة بمعنى آخر، كانت تعرف أن العائد هذه المرة لن يحمل راية، بل سيحمله الرجال الذين سار معهم طويلا، بعد شهر فقط، عاد، وعادت معه الحكاية كلها، لكن على هيئة نعش، فيما بقيت الجملة معلقة فوق سفوح جبال بيت دجن وبيت فوريك، كأنها الوعد الوحيد الذي وفى به الموت.

لم يعد نصر أبو جيش إلى الجبال التي أحبها، ولم يأتِ واقفا في مقدمة مسيرة تتحدى الاستيطان، ولا رافعا صوته في ساحة مواجهة مع المحتل، بل محمولا على أكتاف الذين كانوا يظنون أن الرجل الذي اعتاد مواجهة الغاز والرصاص، لن يهزمه مرض ولد في رئتيه من كثرة ما استنشق من غازات الاحتلال. كان يكتب كما لو أنه يعتذر من الحياة لأنها أقلقت الناس عليه، لا لأنه كان قلقا على نفسه.

«أنا بخير والحمد لله...».. هكذا بدأ رسالته الأخيرة، لم تكن جملة طويلة، ولا خطاب وداع، ولا وصية رجل يستشعر اقتراب النهاية، كانت محاولة نبيلة لأن يربت على قلوب الآخرين، بينما كانت رئتاه تعجزان عن ملامسة الهواء الذي أفنى عمره يدافع عن حق الفلسطينيين في استنشاقه بحرية.

منذ تلك اللحظة، لم يعد منشوره الأخير منشورا في فيسبوك، بل صار شهادة مختصرة على حياة كاملة، حياة رجل لم يكتب عن الألم إلا بصيغة الطمأنينة، ولم يحدث الناس عن المرض إلا وهو يعدهم بالعودة، كأن المناضلين لا يعرفون كيف يودعون، بل يعرفون فقط كيف يؤجلون الغياب.

من عرفوا نصر أبو جيش يعرفون أنه ليس من السهل أن تختصر حياته منصبا أو لقبا، فهو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، ومنسق القوى في محافظة نابلس، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس مجلس قروي بيت دجن، لكن الذين عرفوه يقولون إن هذه الصفات كانت مجرد عناوين إدارية لرجل كانت وظيفته الحقيقية أن يكون حاضرا حيث تكون الأرض مهددة.

في بيت دجن والقرى المحيطة التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى واحدة من أكثر ساحات الاشتباك الشعبي مع الاستيطان، كان نصر يعرف أسماء الحقول كما يعرف أسماء الناس. كان يرى في كل شجرة زيتون شاهدا على معركة مفتوحة، وفي كل مسيرة أسبوعية وعدا جديدا بألا تصبح الأرض وحيدة.

كان يقود التظاهرات، ويقف في مواجهة جنود الاحتلال، ويعود مغطى برائحة الغاز أكثر مما يعود مغطى بغبار الطريق.

شقيقه، سفير فلسطين في تركيا نصري أبو جيش، لم يكتب نعيا تقليديا، بل اتهاما مباشرا للاحتلال باغتيال شقيقه.

كتب رسالة رجل فقد نصفه الآخر: «أنعى إلى الجماهير الفلسطينية نصفي الثاني وتوأم روحي.. نصر لم يمت، بل اغتيل».

ثم مضى يروي حكاية لا تقاس بالساعات الأخيرة، بل بسنوات طويلة من المواجهة.

قال إن شقيقه كان هدفا دائما لجنود الاحتلال ومستوطنيه، وإنه تعرض مرارا لكثافة قنابل الغاز السامة خلال قيادته للمواجهات الشعبية ضد الاستيطان، حتى أصيب بتليف الرئة، المرض الذي انتهى برحيله.

وحين صدر بيان اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، لم يتحدث عن مسؤول حزبي فقدته الحركة فحسب، بل عن رجل «كرس حياته دفاعا عن فلسطين وشعبها، وخدمة قضايا المواطنين، وتعزيز العمل الوطني المشترك، والدفاع عن الأرض في مواجهة الاستيطان.

أما لجنة التنسيق الفصائلي في نابلس، التي كان يتولى تنسيق أعمالها، فرأت في رحيله خسارة للحركة الوطنية كلها، ووصفت حضوره بأنه نموذج للمناضل الذي ظل يقدم المصلحة الوطنية على كل اعتبار آخر، ويؤمن بأن الوحدة ليست شعارا، بل شرط للصمود.